جامعة تكريت
كلية التربية للعلوم الإنسانية
قسم التاريخ

المرحلة: دكتوراه التاريخ الحديث
المادة: تاريخ الدولة العثمانية
العام الدراسي: ٢٠٢٣/٢٠٢٤

عنوان المحاضرة

مشكلة وراثة العرش في الدولة العثمانية (١٢٩٩-١٥٦٦م)

مدرس المادة
الاستاذ الدكتور يوسف عبد الكريم طه مكي الرديني

(مشكلة وراثة العرش في الدولة العثمانية ١٢٩٩-١٥٦٦م)

لم تتمكن الأسر التركية الحاكمة من وضع قواعد وأسس واضحة ومستقرة في موضوع انتقال السلطة ، لا على وفق أصول الاكبرية بان يتولى العرش اكبر أعضاء العائلة الحاكمة سنا من الذكور ولا على وفق تقليد بان يتولى العرش اكبر أبناء الحاكم المتوفى ، كما لم يكن قيام بعض الحكام بتعيين احد أبنائهم وليا للعهد حائلا دون تحرك الآخرين ،فأفرزت هذه الحالة ظهور مشكلة وراثة العرش بقيام نزاعات داخلية على السلطة نتيجة اعتراض الأمراء الآخرين على قرار المجلس الذي كان من وظائفه اختيار الحاكم الجديد ، فكان القتل يشمل أولئك المعترضين فقط بصفتهم متمردين ولا يطال من لم يشترك في التمرد ، بل يأخذ نصيبه في إدارة الدولة على وفق نظام التقسيم .

لقد ورث العثمانيون مبادئ مفهوم السيادة والدولة من الدول التركية السابقة لهم من خلال التمسك بالعادات والتقاليد التركية القديمة .وهذا الأمر مثل جذور المشكلة لدى العثمانيين ولكن طبيعة دولتهم الإسلامية وانتعاش تقاليد أتراك أسيا الوسطى في الأناضول عقب الغزو التيموري (١٤٠٢م) ، جعلهم يغيرون أيدلوجيتهم بشان مفهوم السيادة وادخلوا مبدأ السيادة المطلقة والمتكاملة للسلطان والتي لا تقبل الشراكة ومع أنهم اقروا بحقوق جميع الإخوة بشكل متساو في تولي زعامة الدولة إلا أنهم امنوا باستقرار السيادة في احد أعضاء الأسرة الحاكمة ، وصارت وراثة العرش محصورة بأبناء السلطان فقط ، وصودرت حقوق الإخوة تماما ، وسجلوا بذلك خروجاً على التقاليد السياسية التركية القديمة ، عندئذ برزت مشكلة وراثة العرش لديهم بإبعاد وصور قاسية لم يشهدها تاريخ دول أخرى .فأصبح وجود الإخوة او تعدد الورثة يمثل مشكلة وتهديدا لمن يُقدر له الوصول الى الحكم من أبناء السلطان بغض النظر عن موقفهم سواء طالبوا بحقهم في الحكم او لا ، فصار التخلص منهم ضرورة في مفهوم السيادة العثماني ،فركنوا الى عادة قتل الإخوة للانفراد بالسلطة .

وكان الأدهى من ذلك عدم تمكن سلاطين الدولة الأكفاء من وضع أصول وقواعد ثابتة تنظم وراثة العرش حتى جاء السلطان محمد الفاتح وانتقل بعادة قتل الإخوة الى قانون رسمي في الدولة يجيز للظافر بالسلطنة من أبنائه التخلص من إخوته لأجل نظام العالم حتى لو لم يبادر احدهم الى رفع راية التمرد والعصيان ، فيقضي بذلك على مشكلة الوراثة في مهدها بحسب قناعته مستفيدا من تجارب التاريخ العثماني وحالات الصراع على العرش بين الأمراء التي أرهقت الدولة والشعب ،ومعتقدا ان استقرار العرش لصالح الظافر به دون منافس يعني سلامة وامن الدولة والمجتمع لوجود جهات داخلية وخارجية تتربص لاستغلال مشكلة الوراثة عند

العثمانيين ، دونما يوفق كإسلافه من السلاطين الى وضع قانون يعالج هذه المشكلة على وفق أسس سليمة بعيدة عن العنف وإراقة الدماء ويحفظ حقوق الرحم .فكانت هذه الطريقة من الحل باللجوء التي التصفية الوجودية نابعة من اجتهاده الشخصي دون مراعاة للمبادئ الإسلامية، لذلك شرع مادة قتل الإخوة وجعلها قانونا رسميا في الدولة .

الأمر الذي زاد من تفاقم مشكلة الوراثة وحدة الصراع بين الأمراء على العرش فصار كل أمير يشعر بان حياته متوقفة على استيلائه على العرش لان المنتصر كان عليه تامين وحدة السيادة وقتل إخوته لأجل نظام العالم ، فأرغم بعض الأمراء على خوض الصراع دون ان يكون لهم طموح سياسي وإنما دفاعا عن حياتهم ، وقُتل أمراء صغار في سن الطفولة دون جريرة لا لشيء سوى أنهم ينتمون الى البيت العثماني .

وفضلاً عن ذلك توثبت إطراف داخلية وخارجية لاستغلال الفراغ القانوني في موضوع وراثة العرش عند العثمانيين والصراعات التي كان وقوعها أمرا حتميا عند وفاة كل سلطان للتدخل في شؤون السلطنة العثمانية لتحقيق مصالح لها .فالدول المجاورة الإمبراطورية البيزنطية والدولة المملوكية والدولة الصفوية وحتى الحكومات الأوربية حاولت استغلال قضية الصراع بين الأمراء العثمانيين ولجوء بعضهم إليها لممارسة الضغوط على الدولة العثمانية والتدخل في شؤونها لتحقيق مكاسب مادية او الحصول على تنازلات منها ، وقد تجلت هذه الظاهرة بأوضح صورها خلال مدة الحرب الأهلية (١٤٠٣-١٤١٣م) والعهود اللاحقة .

أما الإطراف الداخلية فيأتي في مقدمتها الجيش الانكشاري الذي صار موقفه من أمراء البيت العثماني المتنافسين هو الفيصل في وصول احدهم الى العرش بفضل دعمه وتهيئة الأجواء له .

وبمرور الزمن وفي ظل استمرار تطبيق قانون قتل الإخوة تشجعت إطراف داخلية أخرى كالوزراء وغيرهم حتى وصل الدور الى نساء السلطان فتدخلن لضمان العرش لأبنائهن بدل ان يكونوا ضحية نظام العالم ، كما فعلت روسكلانه الزوجة الثانية للسلطان سليمان القانوني واستغلت مكانتها وحب السلطان لها فأثرت عليه بدسائسها ، فاقتنع سليمان القانوني بضرورة القضاء على أكفأ أبنائه الأمير مصطفى في سنة ١٥٥٣م، ثم قضى على ابنه الكفء الأخر الأمير بايزيد في سنة ١٥٦١م بمكيدة أخرى دبرها مسؤول أخر في الدولة وهو المعلم مصطفى باشا انطلت على السلطان ، فالتزم جانب ابنه سليم وقضى على بايزيد وأبنائه الأربعة ، عندئذ خلى الميدان من أي منافس وأصبح الأمير سليم الذي اشتهر في كتب التاريخ بـ(سليم السكير) المرشح الوحيد لوراثة العرش العثماني ، ومع عهده (١٥٦٦-١٥٧٤م) بدأت مرحلة الضعف والتراجع للدولة العثمانية .وبذلك يمكن القول ان مشكلة وراثة العرش هي التي كانت تحمل

جرثومة مرض الضعف والانقراض للدولة العثمانية وتسببت في ظهور الكثير من المشكلات الداخلية والتدخلات الخارجية .

تعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في تاريخ الدولة العثمانية ،فعلى الصعيد العسكري تمكنت الدولة العثمانية من تحقيق انتصارات مهمة تمكنت من خلالها من فتح بلدان كثيرة في أوربا الشرقية وفي المشرق العربي فكانت الدولة في هذه المرحلة في أوج توسعها وأصبحت تمتلك اكبر واقوي جيش في العالم من حيث العدة والعدد وعلى الصعيد السياسي فقد أصبحت تحتل مكانة سياسية بارزة في العالم حتى ان بعض ملوك أوربا بدؤوا يرسلون السفراء من اجل عقد التحالفات ومحاولة استرضاء الدولة العثمانية وعلى الصعيد الاقتصادي فإنها أصبحت تمتلك اقتصاد قوي وكانت وارداتها المالية كبيرة جدا لاسيما وان الكثير من بلدان أوربا الشرقية كان يدفعون الجزية السنوية للدولة العثمانية ،فضلا عن وارداتها من البلدان العربية التي كانت تسيطر عليها فيما كانت طرق التجارة تمر من أراضيها وبذلك انتعشت التجارة العثمانية.

لقد اعتلى سدة الحكم في هذه المرحلة سلاطين أقوياء استطاعوا ان يجعلوا الدولة العثمانية دولة عالمية تهابها الدول الأوربية ، وذلك من خلال الإعمال التي قاموا بها من فتح المدن في الغرب والشرق وإدارة الدولة العثمانية بصورة صحيحة ، فنراهم على رأس الجيوش العثمانية في ساحات القتال وفي الوقت نفسه فأنهم مستعدون لدرأ الفتن ومحاربتها والقضاء عليها لضمان سلامة وبقاء الدولة العثمانية ، وقد اعتلى سدة الحكم أربع سلاطين لكل سلطان منهم انجازات مهمة يمكن إيجازها فيما ياتي :

١- الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) ١٤٥١ – ١٤٨١م

ولد السلطان محمد الثاني في ٢٠ نيسان ١٤٢٩م وهو سابع سلاطين الدولة العثمانية تسلم السلطة بعد وفاة أبيه مراد الثاني وكان حينها يبلغ من العمر اثنين وعشرين سنة تميز بالذكاء والقوة والكفاءة وامتاز بدبلوماسية عالية وواعية ومتيقظة، كان يجيد اللغات التركية والعبرية والفارسية واليونانية فضلا عن تعمقه في دراسة الجغرافية والتاريخ والعلوم العسكرية .بعد توليه الحكم كرس السلطان محمد الفاتح اهتماماته بتقوية الجيش، فقام ببناء قلعة (روملي حصار) على مضيق البسفور على الجانب الأوربي في أضيق نقطة من المضيق، وجعل

ارتفاعها ٨٢ متراً، وكانت تقابل القلعة على البر الآسيوي، وبذلك تحكمت القلعتان في السفن الداخلة للمضيق، ولا يفصل بينهما إلا ٦٦٠ متراً، وكانت نيران مدافعهما تصل للقسطنطينية، وقادرة على منع وصول إمدادات لها اضافة الى عدد جيشه الذي وصل نحو ربع مليون كما اعتنى بتدريب الجيش على مختلف الأسلحة من خلال امتلاك المدافع فأحضر مهندساً مجرياً يدعى (أوربان)، ووفّر له كل ما يلزم، فصمم له مدافع ضخمة على رأسها المدفع السلطاني المشهور، كما اهتم بالأسطول فزاد عدد سفنه، وزوّدها بما يلزم، وبلغ الأسطول ٤٠٠ سفينة.

كان الهجوم العام على القسطنطينية العام في ٢٩ أيار ١٥٤٣م، إذا قام العثمانيين بدك أسوارها من عند باب أدرنة، ودخل العثمانيون المدينة وتحوّلت إلى عاصمة السلطنة العثمانية، وحملت اسم "إسلام بول"؛ أي: مدينة الإسلام، أو إستانبول ، وكان لفتح القسطنطينية، من الأهمية في إستراتيجية الدولة العثمانية والعالم الإسلامي، وأوربا أيضاً ويكمن ذلك من خلال ما يلي :

١- ان مدينة القسطنطينية كانت وكرا للمؤامرات التي تدبر ضد الدولة العثمانية .
٢- الموقع الجغرافي الاستراتيجي المهم للقسطنطينية فهي حلقة الاتصال بين أسيا وأوربا عن طريق مضيق البسفور .
٣- أنها عاصمة الإمبراطورية البيزنطية الشرقية ولها أهمية خاصة لدى المسلمين .

والى جانب فتح القسطنطينية ، تمكنت الدولة العثمانية في عهد السلطان محمد الفاتح من السيطرة على المدن التالية :

١- فتح بلاد الصرب .
٢- فتح بلاد المورة.
٣- فتح بلاد الافلاق والبغدان.
٤- فتح البوسنة والهرسك.
٥- فتح ألبانيا .
٦- فتح اماستريس وسينوب وطرابزون .
٧- الحرب الكبرى مع البندقية .

لقد كانت مدة حكم السلطان محمد الثاني (الفاتح) ثلاثين عاما قضاها في الحروب وفتح البلدان ، لكنه لم ينسَ الأوضاع الداخلية للدولة العثمانية،فأليه ينسب تنظيم الأوضاع الادارية،حيث وضع أنظمة جديدة سار عليها من جاء بعده فأطلق على الحكومة العثمانية اسم (الباب العالي) وجعل لها أربع أركان هم الوزير وقاضي العسكر والدفتر دار

والنيشانجي ، وفي مجال العمران بنى مساجد عدة في استانبول وغيرها من المدن كما اهتم في بناء المدارس وادخل في مناهج التعليم نظام التخصص وكان عهد ازدهار في جميع المجالات .